

ماذا يقول القانون عن العنصرية؟

لا يوجد في سويسرا قانون محدد ضد العنصرية والتمييز. لكن سويسرا تحظر التمييز في دستورها وقانونها الجنائي. في القانون الخاص (القانون المدني) هناك العديد من المواد التي تحمي من العنصرية والتمييز.

استخدام مصطلح "العرق"

يُستخدم مصطلح "العرق" كثيرًا في القانون. ولهذا السبب، نستخدم نحن أيضًا مصطلح "العرق" في هذا النص، على الرغم من وجود عرق بشري واحد فقط في الواقع. جميع البشر ينتمون إلى نفس النوع. ومع ذلك، فإن فكرة "الأعراق" لا تزال موجودة في أذهان الناس. هذا بناء اجتماعي. إن التمييز العنصري يركز على هذا التصور: البشر ليسوا متساوين مع بعضهم البعض بسبب "عرقهم". على الرغم من أنه لا يوجد سوى "العرق" البشري النقي.

الدستور الاتحادي

الدستور الاتحادي هو القانون السويسري الأكثر أهمية. ينص الدستور الاتحادي على القواعد الأساسية للدولة. كما أنه يضمن الحقوق الأساسية للأشخاص تجاه سويسرا وسلطاتها. ما هو مكتوب في الدستور (أهم القواعد والحريات) لا يخص العلاقات بين الأشخاص. إن الأمر يتعلق فقط بالعلاقات بين الأشخاص والدولة. يحمي الدستور الأشخاص من إساءة الحكومة أو ظلمها. ينص الدستور الاتحادي (Cst.) على ما يلي: جميع الناس متساوون أمام القانون (المادة 8 فقرة 1). وتنص الفقرة 2 من هذه المادة بشكل محدد على ما يلي: لا يجوز التمييز ضد أي شخص، على سبيل المثال على أساس الأصل أو "العرق" أو اللغة أو شكل الحياة أو المعتقدات الدينية.

قانون العقوبات الجنائية والمادة 261 مكرر منه

قانون العقوبات الجنائية هو عبارة عن لوائح اتحادية.
فهو يحدد الأفعال غير المقبولة في مجتمعنا. وينص على عقوبات لهذه الأفعال.
إنّ تحريض أشخاص آخرين على الكراهية والتمييز أمر غير مقبول.
يحظر قانون العقوبات الجنائية (CP) هذا. وهو يعاقب:

- الأشخاص الذين يحرّضون أشخاصاً آخرين على الكراهية أو التمييز على أساس المظهر (لون البشرة)، أو الأصل، أو الدين، أو التوجه الجنسي لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص؛
- الأشخاص الذين ينشرون علناً أفكاراً عنصرية حول شخص ما أو مجموعة من الأشخاص؛
- الأشخاص الذين يقومون علناً بالانتقاص من قدر شخص ما أو مجموعة من الأشخاص أو التمييز ضدهم على أساس مظهرهم (لون البشرة)، أو أصلهم، أو دينهم، أو توجههم الجنسي؛
- الأشخاص الذين يقولون علناً أن الإبادة الجماعية (إبادة شعوب معينة) لم تكن موجودة أو أنها لم تكن سيئة إلى هذا الحد؛
- الأشخاص الذين يرفضون تقديم الخدمات أو السلع لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص بسبب مظهرهم (لون البشرة) أو أصلهم أو دينهم أو توجههم الجنسي، على الرغم من أن خدماتهم وسلعهم متاحة للجميع.

لا تكون مثل هذه الأفعال محظورة إلا في حالة ارتكابها علناً. وهذا يعني، فقط إذا كان الأشخاص الحاضرون لا يعرفون بعضهم البعض حقاً.
وللمعاقبة على مثل هذه الأفعال، قد يتم فرض غرامة (عقوبة مالية) أو في بعض الأحيان عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 3 سنوات.

ماذا تفعل إذا كنت ضحية للعنصرية أو شاهداً عليها؟

يمكن لأي شخص كان ضحية أو شاهداً على مثل هذه الأفعال الإبلاغ عنها إلى أقرب مركز شرطة. ويجوز لهذا الشخص أيضاً الإبلاغ كتابياً إلى النيابة العامة أو قاضي التحقيق.
وستقوم السلطات بعد ذلك بفحص الأفعال بموجب المادة 261 مكرر من قانون العقوبات الجنائية. وتتم ملاحقة الجناة من قبل القضاء (الملاحقة القضائية بموجب الوظيفة).

القانون المدني

ينظم القانون المدني العلاقات بين الأشخاص. ويحدد حقوق وواجبات كل فرد.
وينظم القانون المدني، على سبيل المثال، العلاقات الأسرية والميراث والعقود المختلفة: عقود العمل، والشراء، والإيجار، والخدمات.
يضمن القانون المدني حماية الحقوق الشخصية (المادة 28 من القانون المدني CC والمادة 328 من قانون الالتزامات السويسري CO).
ما هي حماية الحقوق الشخصية؟
في القانون المدني، تعني حماية الحقوق الشخصية، على سبيل المثال: حماية حياة الإنسان، واحترام جسده، وحماية شرفه وحياته الخاصة، وغيرها من الجوانب المهمة لشخصية الإنسان.
هل يعتبر الفعل العنصري انتهاكاً لشخصية الإنسان؟ له الحق في تقديم بلاغ ضد الجاني. ويمكن أن يطالب هذا الشخص أيضاً بالتعويض.

اتفاقية دولية لمكافحة التمييز العنصري

وعلى غرار البلدان الأخرى، وقعت سويسرا أيضًا على "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale). ومن خلال التوقيع، تلتزم هذه البلدان بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري فيها.

كما أنهم يلتزمون بتعزيز التفاهم بين مجموعات الناس وبين "الأعراق". يُستخدم مصطلح "العرق" كثيرًا في القانون. ولهذا السبب، نستخدم نحن أيضًا مصطلح "العرق" في هذا النص، على الرغم من وجود عرق بشري واحد فقط في الواقع. جميع البشر ينتمون إلى نفس النوع. ومع ذلك، فإن فكرة "الأعراق" لا تزال موجودة في أذهان الناس. هذا بناء اجتماعي. إن التمييز العنصري يركز على هذا التصور: البشر ليسوا متساوين مع بعضهم البعض بسبب "عرقهم". على الرغم من أنه لا يوجد سوى "العرق" البشري النقي. يجب على البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية أن تقدم تقارير منتظمة. ويجب عليهم أن يوضحوا للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (Comité pour l'élimination de la discrimination raciale) ما يفعلونه للقضاء على التمييز العنصري في بلادهم.

لقد وقعت سويسرا على الاتفاقية. ويجب عليها أيضًا كتابة هذه التقارير. إذا كان شخص ما أو مجموعة من الأشخاص ضحية للعنصرية وحاولوا جميع الوسائل القانونية في سويسرا دون جدوى، فيمكنهم اللجوء إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. تقوم اللجنة بعد ذلك بإحالة الوضع إلى البلد المعني دون ذكر اسم الشخص. وترسل اللجنة بعد ذلك قرارًا يتضمن التوصيات والمقترحات إلى البلد والشخص المعني. وهذا من شأنه أن يزيد وعي البلد وشعبه بحقيقة العنصرية. ولا يكون البلد المعني ملزمًا بالامتثال لهذه التوصيات. لكن المحاكم تستخدم هذه التوصيات لاتخاذ القرارات القانونية.

قرارات المحاكم كأمثلة

من المهم معرفة قرارات المحاكم بشأن التمييز وجمعها. فهي بمثابة أمثلة للمواقف الجديدة. ويتحدث المرء هنا عن أحكام قضائية. وفي سويسرا، تنشر اللجنة الاتحادية لمكافحة العنصرية (Commission fédérale contre le racisme) قرارات المحاكم على موقعها الإلكتروني. كما تقوم منظمة معلومات العنصرية "Info-Rassismus" التابعة لكاريتاس (Caritas) سويسرا بنشر قرارات المحاكم. وهي تقوم بإنشاء ملخصات وتنظمها في فئات مثل عالم العمل، وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، والمدرسة، والدين.

مزيد من المعلومات (روابط ، عناوين ، كراسات ، نشرات)

www.bonjour-jura.ch/ar/racisme-et-discrimination/que-dit-la-loi-au-sujet-du-racisme